

١) تعريف السيادة الخارجية : تنقسم تصرفات الدولة كاملة السيادة إلى تصرفات تمارس داخل إقليم الدولة وهي ما اتفق على تسميته بالسياسة الداخلية وتصرفات تمارس خارج الإقليم وهي ما يطلق عليه اصطلاح السيادة الخارجية . وعن طريق هذا النوع الثاني (س) من التصرفات تدخل الدولة في المرتبة تلك وعلاقات متعددة الكوثر والمواضيع ، فلهذا الارتباط تلك وما تثيره من تفاعلات هي ما يعرف بالعلاقات الدولية .

فالعلاقات الدولية من حيث موضوعها أصبحت علاقات معقدة ومتنوعة ومتداخلة ، والتنوع يتجلى بكل وضوح في إمتداد العلاقات الدولية (ل) مختلف النشاطات الاجتماعية بها فيها نشاطات أكاديمية شغلا من الطبيعيين داخل الدول الاجتماعية التي يقيمون كل إقليمها . أما التداخل فيمكنه في أن العلاقات الدولية ذات الموضوعات المتشعبة وتتداخل فيها بشها .

وأما حدث منظمه وكي يمكن أن يترتب عليه آثارا اقتصادية دولية هامة وفي نفس الوقت خلقت أي قرارا اقتصاديا قد يؤثر بصورة خطيرة على البائمين السياسي والعسكري ، هذا التطور الموضوعي في العلاقات الدولية - وهو ناتج عن تطور وتوسع وظائف الدولة في مختلف المجالات - وتقدم وسائل الاتصال ، وتطور وسائل المواهبلة ، وزيادة عدد الدول وأكث شخاضا القانونية الدولية الأخرى ، إنعكس على الوظائف الخارجية للدول ، فقد أصبحت السياسات الخارجية للدول تشمل مجالات متشعبة ومتداخلة لم تكن معهودة من قبل . - وعلى هذا الأساس فكرة صندوق ولا شهدت ظاهرة السيادة الخارجية تطورا ملحوظا ، فبعد أن كانت - وفق المنهج التقليدي - مجرد ظاهرة بسيطة تتمحور أساسا حول فكرة الأمن القومي والبحث عن الوسائط الكفيلة لحفظه وتديمه ، أصبحت ظاهرة متعددة الأبعاد مرتبطة بصفة مباشرة بكافة مجالات حياة المجتمعات وبالوظائف المختلفة التي تؤديها هذه المجتمعات . ومع تعدد المشاكل والإهتمامات العالمية وزاد عدد الوحدات السياسية المشكلة للمجتمع الدولي وتعميم بعض الفواقر ، زادت ظاهرة السيادة الخارجية